

مذكرة مرجعية

الجلسة المواضيعية الثانية: تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة¹

تتألف الحوكمة من قواعد مكتوبة وقواعد غير مكتوبة تقوم الحكومات بموجيها بممارسة سلطاتها، بما في ذلك قدرتها على صياغة سياسات سليمة وتطبيقها والحفاظ على الالتزام بسيادة القانون. وتبدأ هذه المذكرة بتوضيح كيفية مساهمة الشفافية والحوكمة الرشيدة في دعم النشاط الاقتصادي، وتقدم رؤية عامة لمدى نجاح بلدان التحول العربي اليوم في تنفيذ تدابير الشفافية والحوكمة المقبولة على نطاق واسع. ثم تحدد المذكرة أهم مجالات الإصلاح التي ربما تود حكومات بلدان التحول العربي النظر فيها لدعم تحولاتها الاقتصادية.

أولاً- التحدي

الشفافية والحوكمة الرشيدة من العوامل الاقتصادية السليمة

الشفافية والحوكمة الرشيدة تعززان النمو: يشير رصيد متنام من البحوث التجريبية إلى أن البلدان ذات نظم الحوكمة الجيدة تحقق نجاحاً أكبر في توليد الاستثمار وتحقيق النمو وتوفير فرص العمل (دراسات Mauro, 1995، وSvensson, 1998، وHall and Jones, 1999، وKaufman et al., 1999، وAcemoglu, Johnson, and Robinson, 2001، وFreund and Rijkers, 2012) وأن الشفافية مطلب أساسي مهم للحوكمة الرشيدة لأنها تساعد في توضيح القواعد والمؤسسات (دراسة Ferraz and Finan, 2011، وتقرير World Bank, 2004، ودراسات Reinikka and Svensson, 2005، وDeiniger and Mpuga, 2005، وBesley and Burgess, 2002).² وترجع هذه الآثار بدرجة كبيرة إلى تقلص حيز الفساد والاستتساب نظراً لقيام الحكومات بزيادة إمكانات الاطلاع العام على المعلومات مما يجعل القواعد أكثر وضوحاً بينما يخضع واضعوها لدرجة أكبر من المساءلة.

الشفافية تحسن تخصيص الموارد وتعزز الثقة: مع تحسن إمكانات الاطلاع على المعلومات يصبح الأفراد أقدر على مراقبة الأحداث، وتقييم الخيارات وإدارة المخاطر (دراسات Akerlof, 1970، وStiglitz and Weiss, 1981، وStigler, 1971، وPosner, 1981).

- على المستوى العام، فإن المعلومات تمكن المواطنين من مراقبة جودة الخدمات الحكومية واستخدام الموارد العامة. على سبيل المثال، تشير الأدلة إلى أن نشر بيانات تمويل المدارس بانتظام وفي حينه يُمكن أولياء الأمور من مراقبة

¹ كتبت هذه المذكرة كارولين غيغينات وقدم المساعدة البحثية المتميزة شادي دراج، وبول زيمان، ودانية أركوبي. وقد أسهم في الدراسة بتعليقات كل من دانييلا غريساني، وبيون راوتر، وجان-فرانسوا دوفان، وغابيل بيير. ولا ينبغي اعتبار هذه المذكرة تمثل وجهات نظر صندوق النقد الدولي. والآراء الواردة في هذه المذكرة هي آراء المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء صندوق النقد الدولي أو سياسته.

² بينما هناك بعض الأدلة كذلك على أن النمو يمكن أن يعزز الحوكمة، هناك أدلة أكبر على وجود علاقة سببية عكسية. بل وتذهب دراسة Chong and Calderon (2000) إلى وجود علاقة سببية متبادلة.

³ هناك العديد من القنوات التي يمكن أن تؤثر جودة الحوكمة من خلالها على أداء النمو. أولاً، ضعف حماية حقوق الملكية وعدم إمكانية التنبؤ بطريقة تطبيق السياسات والقواعد التنظيمية الجديدة يؤثر سلباً على الاستثمار في رأس المال المادي أو المالي، ويمتد تأثيره إلى النمو. والحوكمة الرشيدة تدعم كذلك الثقة بين القطاع العام والقطاع الخاص، مما يخفض تكاليف المعاملات مع تراجع مشاركة الشركات في أنشطة السعي للكسب الربحي.

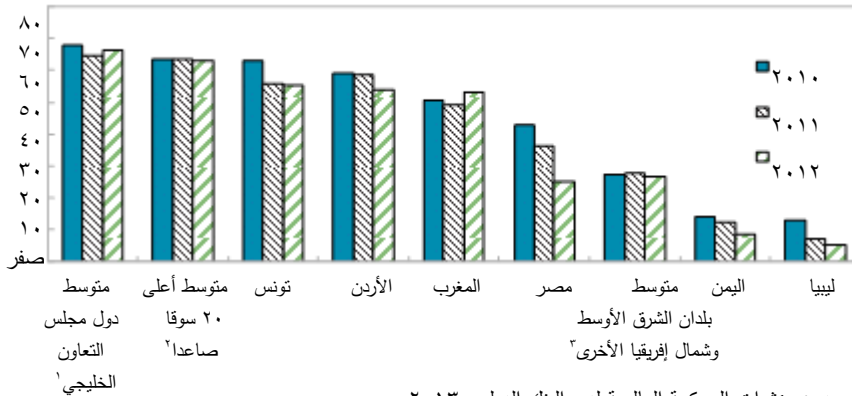
طريقة إدارة المدارس لمواردها المالية عن كئيب، ويؤدي في نهاية المطاف إلى الحد من الفساد (دراسة Reinikka and Svensson, 2005).

- على مستوى القطاع الخاص، فإن المعلومات تساعد المستثمرين على التمييز بين فرص الأعمال الواعدة بدرجة أكبر وتلك الواعدة بدرجة أقل، وتسمح للبنوك بالتمييز بين العميل الجيد والعميل السيء، وتساعد بالتالي على توجيه الموارد نحو أفضل استخدام.

الحاجة إلى تعزيز الشفافية والحوكمة على مستوى بلدان التحول العربي

حكومات بلدان التحول العربي تأتي في مراتب متأخرة فيما يتعلق بمستوى الحوكمة على الصعيد العالمي. وإضافة إلى ذلك، فلقد تراجعت بمرور الوقت نظرة المجتمع إزاء فعالية الحكومة في العديد من بلدان التحول العربي في الفترة بين ٢٠١٠ و٢٠١٢ - وخاصة فيما يتعلق بحجم الخدمات العامة المقدمة وجودتها، ودرجة مهنية الخدمة المدنية واستقلاليتها، وجودة صياغة السياسات وتطبيقها، ومصداقية الحكومة في التزامها بهذه السياسات (الشكل البياني ١).

الشكل البياني ١: ضعف الحوكمة في بلدان التحول العربي خلال السنوات الأخيرة
مؤشرات فعالية الحكومة
(المرتبة المنينية على مستوى ٢١٥ بلدا؛ يتراوح بين ١٠٠ (أعلى مرتبة) وصفر (أدنى مرتبة))



المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية لدى البنك الدولي، ٢٠١٣

^١ تشمل البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

^٢ أعلى عشرين اقتصادا صاعدا حسب تصنيف مؤسسة Bloomberg، يناير ٢٠١٤.

^٣ تشمل الجزائر وجيبوتي وإيران والعراق والكويت ولبنان وموريتانيا.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تشكل الشفافية والحوكمة الرشيدة أحد مصادر القلق بشأن تخصيص الموارد. ويمثل الفساد أحد مصادر القلق الرئيسية، فتذكر غالبية الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنه قد طُلب إليها دفع رشاً - ونسبتها أعلى بكثير من أي منطقة أخرى في العالم (مسوح المنشآت التي أجراها البنك الدولي). وإضافة إلى ذلك، يُنظر في كثير من الأحيان إلى المسؤولين على أنهم يتحيزون، عند تغيير القانون أو تطبيقه، لما يحقق منفعة عدد قليل من الشركات والأسر والمؤسسات ذات الصلة (تقرير World Bank, 2009).

ثانيا - السبيل الممكن للمضي قُدماً

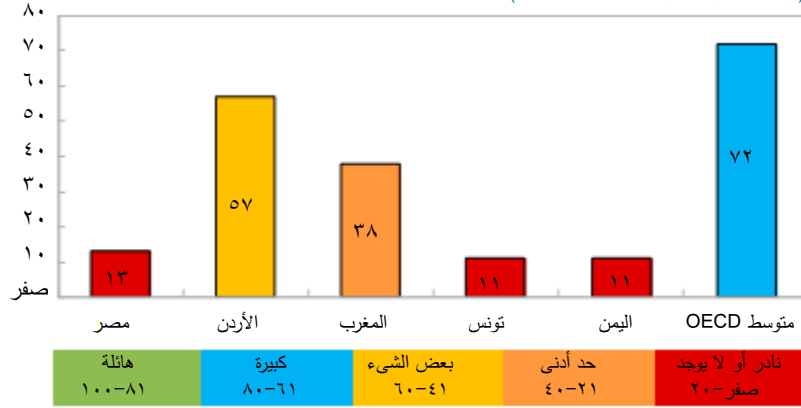
هناك الكثير من الفرص أمام صناعات السياسات في بلدان التحول العربي لتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة - وأمام المجتمع المدني للمناداة بهما - في القطاعين العام والخاص. ويحقق العمل في هذه المجالين منافع اقتصادية واضحة لكن معظمها أيضا يفرض تحديات صعبة عند التنفيذ.

ألف - دعم الثقة في القطاع العام وتعزيز الخدمات التي يقدمها

تحسين إمكانات الاطلاع على معلومات الموازنة: من شأن الاطلاع على معلومات الموازنة أن يمكن الجمهور ومؤسسات التدقيق ووسائل الإعلام من مساءلة الحكومات عن استخدام الموارد العامة (دراسة Hameed, 2005، ودراسة Dabla-

(Norris and others, 2010). ومع هذا، وحتى هذا اليوم لا تزال الموزانات في بعض بلدان التحول العربي تُصنّف بين الموزانات الأقل شفافية في العالم (الشكل البياني ٢). وبدأ بعض البلدان يتخذ خطوات مشجعة نحو زيادة شفافية الموازنة. ويفضل "موازنة المواطن" التي تُنشر منذ عام ٢٠١١، استطاعت المغرب أن تضاعف درجتها في "مسح الموازنة المفتوحة" الأخير، ونشرت تونس موازنتها للمرة الأولى في تاريخ البلاد في ديسمبر ٢٠١٣. ومن أجل زيادة شفافية الموازنة، في إمكان بلدان التحول العربي:

الشكل البياني ٢: موازانات بلدان التحول العربي تحتاج إلى مزيد من الشفافية (درجة مؤشر الموازنة المفتوحة، ٢٠١٢)



OECD: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المصدر: مبادرة الموازنة المفتوحة.

• تحسين حداثة التقارير المالية وتوسيع نطاق تغطيتها،

• إدراج المؤسسات العامة في عمليات تدقيق الموارد العامة، نظرا لأن ديونها غالبا ما تكون مضمونة من الحكومة ضمنا أو صراحة؛

• ضمان نشر أدنى حد من وثائق الموازنة على أقل تقدير بصورة منتظمة وفي الوقت المناسب وعقد جلسات استماع علنية حول الموازانات لكي تطلب إلى المواطنين إبداء آراءهم؛

• ضمان عدم الاقتصار على نشر

الموازانات المخطط لها ولكن كذلك نشر تدابير تنفيذ الموازنة الفعلية لدعم الضوابط اللاحقة للإنفاق،^٥

• تعزيز فعالية الإشراف على المالية العامة من جانب الهيئات التشريعية ومؤسسات التدقيق العليا، والجمهور، وذلك على سبيل المثال بالتأكد من كفاية تمويل هذه الأجهزة واستقلاليتها المؤسسية وإتاحة اطلاع الجمهور على تقييماتها في الوقت المناسب.

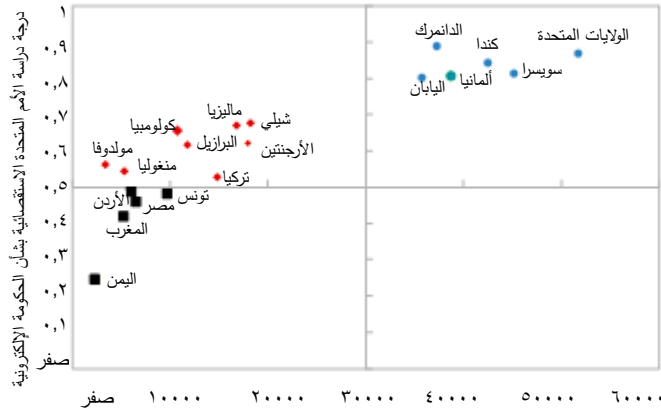
زيادة استخدام الحلول الإلكترونية: في إمكان حكومات بلدان التحول العربي الاستفادة بقدر أكبر من الحلول الإلكترونية لدعم شفافية الخدمات الحكومية وتحسين مستوى جودتها. وفي عام ٢٠١٢، كانت بلدان التحول العربي مُصنّفة في المتوسط في المرتبة ١١٩ من بين ١٩٢ بلدا شملتها دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية، وقيس مدى استعداد الإدارات الوطنية وقدرتها على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة.^٦ ومن المثير للاهتمام، في حالة بلدان التحول العربي، أن قيود الموارد لا يبدو أنها هي السبب في التأخر - هناك اقتصادات ذات مستويات مماثلة من الدخل ومُصنّفة في مراتب أعلى في المؤشر (الشكل البياني ٣). ويمكن تكثيف برامج الحكومة الإلكترونية للاستفادة منها على مستوى المنطقة في:

^٤ راجع الموقع الإلكتروني: http://www.finances.gov.tn/images/le_budget_citoyenssmallpdf.com.pdf

^٥ ينبغي كذلك نشر معلومات عن موازانات الطوارئ، وتكون خارج عملية الموازنة العادية ويمكن أن تكون كبيرة الحجم ومن الطرق الرئيسية للالتفاف على انضباط الموازنة.

^٦ يستند إلى مسح شامل للتواجد الإلكتروني لجميع البلدان أعضاء الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ بلدا، ويُقيّم السمات الفنية للمواقع الإلكترونية الوطنية على شبكة الإنترنت وكذلك سياسات واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية المطبقة بوجه عام والمتبعة في قطاعات محددة لتقديم الخدمات الأساسية.

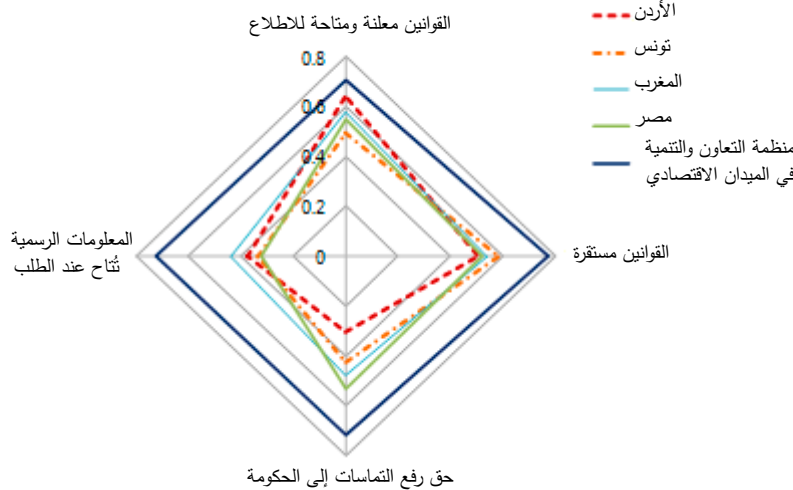
الشكل البياني ٣- قصور استثمار بلدان التحول العربي في الحكومة الإلكترونية



نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية
المصدر: شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

زيادة الشفافية القانونية لإشراك الأطراف المعنية: تُصنّف بلدان التحول العربي في المتوسط في المرتبة ٨٤ بين ١٤٨ بلداً في "مؤشر شفافية صنع السياسات الحكومية" الذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي، وتُظهر كذلك نتائج ضعيفة^٧ في تقييمات "مؤشر الحكومة المنفتحة"، وهو أحد عوامل مؤشر سيادة القانون الذي يعده مشروع العدالة العالمي (الشكل البياني ٤). ومن أجل تحسين الشفافية القانونية، يمكن لحكومات بلدان التحول العربي:

الشكل البياني ٤- صعوبة متابعة التغييرات في القوانين واللوائح التنظيمية في بلدان التحول العربي



المصدر: مشروع World Justice Project.

الفساد، كذلك يرجع إليه الفضل في تحسين كفاءة المحاكم (تقرير World Bank, 2012).

- نشر المعلومات بقدر أكبر من الحداثة والاتساق،
- زيادة إنتاجية الخدمات العامة وإنتاجية مستخدميها،
- الحد من فرص الفساد، نظراً لأن تنفيذ العمليات عبر الوسائل الإلكترونية يقلل التفاعل إلى أدنى حد بين المواطنين والمسؤولين الحكوميين.

زيادة الشفافية القانونية لإشراك الأطراف المعنية: تُصنّف بلدان التحول العربي في المتوسط في المرتبة ٨٤ بين ١٤٨ بلداً في "مؤشر شفافية صنع السياسات الحكومية" الذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي، وتُظهر كذلك نتائج ضعيفة^٧ في تقييمات "مؤشر الحكومة المنفتحة"، وهو أحد عوامل مؤشر سيادة القانون الذي يعده مشروع العدالة العالمي (الشكل البياني ٤). ومن أجل تحسين الشفافية القانونية، يمكن لحكومات بلدان التحول العربي:

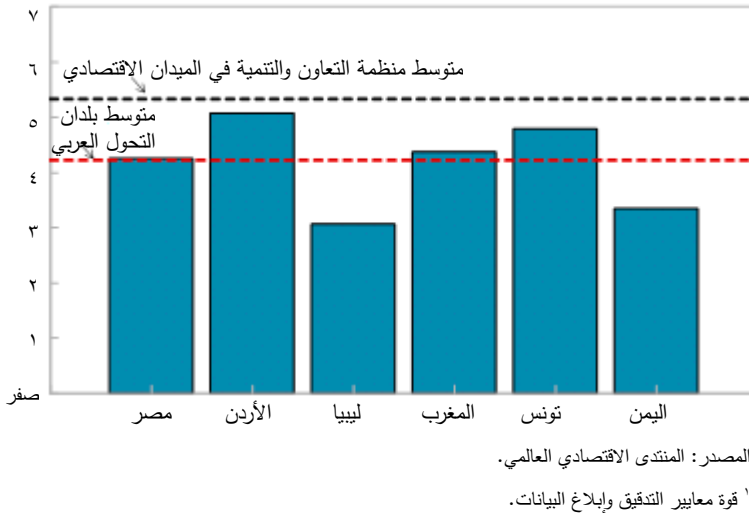
- تحسين إمكانات اطلاع المواطنين على المسودات الرسمية للقوانين والقواعد التنظيمية الجديدة، ليس كحق قانوني وحسب وإنما في الواقع العملي كذلك،
- تعزيز فرص تقديم التماسات قبل الانتهاء من وضع القوانين الجديدة،
- تحسين إمكانات اطلاع الجمهور على الأحكام التي تصدر بشأن الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم. فقد وُجد أن نشر الأحكام مقترن بمزيد من قوة سيادة القانون ومزيد من السيطرة على

^٧ يقاس هذا المتغير مدى سهولة حصول مؤسسات الأعمال على معلومات عن التغييرات في السياسات والقواعد التنظيمية الحكومية. وتتراوح القيم من ١ إلى ٧ حيث القيمة الأدنى (١) تعني أن الاطلاع على المعلومات أمر مستحيل، والقيمة الأعلى (٧) تعني أنه بالغ السهولة. ويجري تحويل هذه القيم بعد ذلك إلى تصنيف ترتيبي حيث ١ يمثل أفضل المراتب و١٤٨ هو أسوأها.

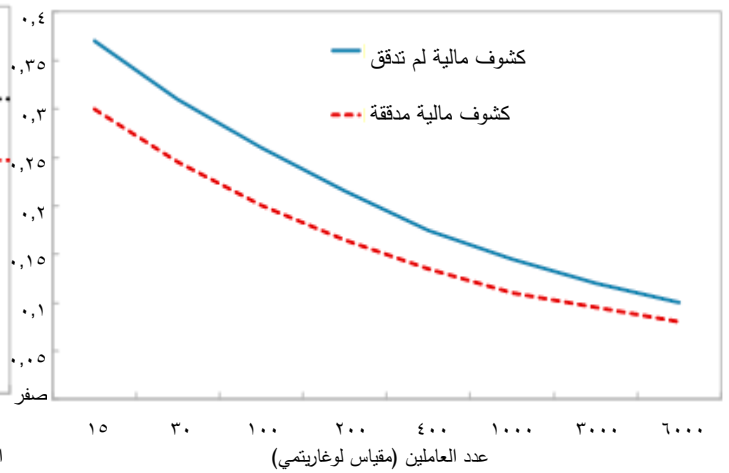
باء- دعم تخصيص الموارد والمنافسة في القطاع الخاص

وضع شروط أقوى لإفصاح الشركات، وتعزيز معايير التدقيق وإبلاغ البيانات: تفصح الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن قدر أقل من المعلومات مقارنة بنظرائها في أنحاء العالم الأخرى. وتحصل بلدان التحول العربي في المتوسط على ٥ نقاط من ١٠ نقاط يمكن بلوغها في تقييم مؤشر الإفصاح عن مزاولة الأعمال الذي يعده البنك الدولي للشركات العامة. وكما يتضح من الشكل البياني ٥، يجعل ذلك من الصعب على المستثمرين التمييز بين أفكار الأعمال الواعدة بقدر أكبر وتلك الواعدة بقدر أقل، ويؤدي في النهاية إلى انخفاض الإقراض والاستثمار (دراسة La Porta, 1997؛ وتقرير World Bank, 2009، ودراسة Claessens and others, 2013). وانخفاض مستوى الشفافية في عمليات كل من المؤسسات والبنوك يمكن أن يفضي أيضا إلى ارتفاع أعداد القروض المتعثرة. إضافة إلى ذلك، لا يزال يتعين على بلدان التحول العربي بذل مزيد من الجهود لتقوية معايير التدقيق وإبلاغ البيانات (الشكل البياني ٦).

الشكل البياني ٦- بلدان التحول العربي متأخرة عن الركب في معايير التدقيق وإبلاغ البيانات (ركيزة مؤشر التنافسية العالمي ١،٨، من ١ (الأسوأ) إلى ٧)



الشكل البياني ٥- تستطيع الشركات الحصول على قدر أكبر من التمويل عندما تتمتع بمزيد من الشفافية (احتمالية التعرض لقصور في الائتمان)

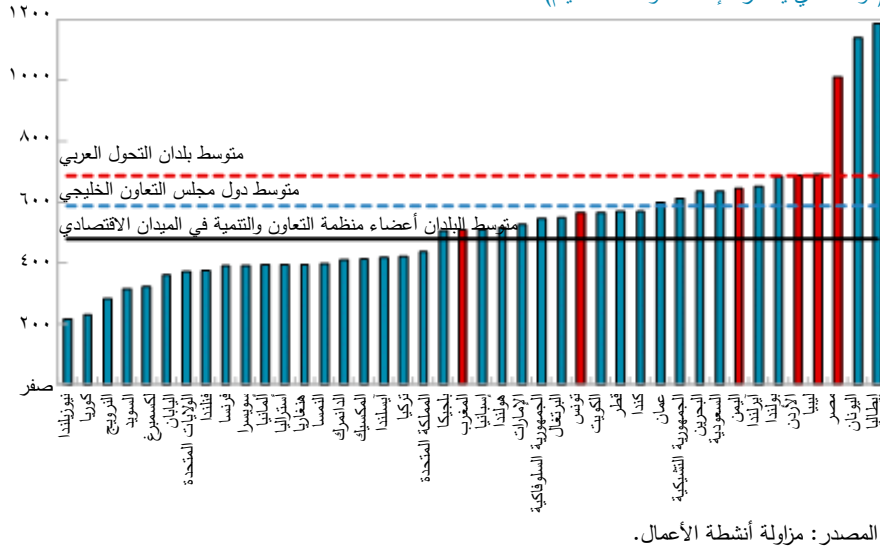


توفير معلومات ائتمانية أفضل لتعزيز إمكانية الحصول على تمويل وتخفيض التكاليف: كشف مسح أجري للبنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن أن ما لا يزيد على ٨% من القروض المصرفية في الوقت الحاضر يوجه نحو الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، وهي المحركات الرئيسية لتوفير فرص العمل في العالم النامي (دراسة Rocha, 2011). ويُشار بصورة روتينية إلى ضعف المعلومات الائتمانية وضعف حقوق الدائنين باعتبارهما من أهم الأسباب وراء تردد البنوك الشديد في الإقراض. ولا يزال معظم بلدان التحول العربي يعتمد على السجلات الائتمانية العامة التقليدية، وحتى البلدان التي أنشأت مكاتب الاستعلام الائتماني الخاصة لا تزال متأخرة عن سائر المناطق من حيث نطاق تغطية المعلومات وجودتها (دراسة Madeddu, 2010).^٨

^٨ شهدت المعلومات الائتمانية تحسنا بالفعل مع إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني الخاصة في مصر والمغرب، وسن قانون مخصص للمعلومات الائتمانية لتلبية الحاجة في الأردن (تمهيدا لإنشاء الاستعلام الائتماني الخاص في ٢٠١٤)، وتطوير السجل العام للمعلومات الائتمانية في تونس. ومع هذا، ينبغي بذل مزيد من الجهود لتحسين نطاق تغطية الاستعلام الائتماني وعمقه، خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة: فينبغي أن

الاتساق والوضوح في إنفاذ القواعد: تبين من مسح المنشآت التي أجراها البنك الدولي على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن الشركات تشير إلى عدم تكافؤ الفرص الذي يؤدي إلى تفضيل شاغلي الوظائف. واشتكى المليون على المسوح من عدم الاتساق أو الوضوح في تطبيق القواعد واللوائح (تقرير World Bank, 2009). ويضر ذلك بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، حيث إنها غالبا ما تعاني بصورة غير متناسبة من هذه الممارسات (دراسة Hallward-Driemeier, 2011)، ومن المرجح أن يثبط الداخلين الجدد.

الشكل البياني ٧ - إنفاذ العقود في بلدان التحول العربي يستغرق وقتا طويلا
(الوقت الذي يستغرقه إنفاذ العقود، عدد الأيام)



رفع مستوى كفاءة المحاكم: بعض بلدان التحول العربي يعاني من تأخر إنفاذ العقود لفترات طويلة (الشكل البياني ٧). ولا يؤدي ذلك إلى إضعاف سيادة القانون وحسب، وإنما تترتب عليه عواقب اقتصادية. وعندما تكون فترات تأخر المحاكم طويلة، فإن تسوية النزاعات التجارية وحالات الإعسار تستغرق وقتا أطول، مما يسفر عن مزيد من إهلاك الأصول محل النزاع. وإضافة إلى ذلك، فإن تأخر المحاكم يؤثر على الشركات بصورة غير

مباشرة. على سبيل المثال، وُجد أن الفروق في استيفاء الضمانات يؤثر تأثيرا عكسيا على حجم القروض المصرفية وأجال استحقاقها وأسعار الفائدة المستحقة عليها (دراسة Bae and others, 2009). علاوة على ذلك، تشير الأدلة في الغالب إلى التراجع النسبي في إنتاج وصادرات الشركات من المنتجات المخصصة والمتطورة عندما تعمل في بيئة يتسم إنفاذ العقود فيها بالضعف (دراسة Nunn, 2007).

تكون المساهمة بالبيانات في إبلاغ المعلومات الائتمانية إلزامية وأن تشمل كل القروض، وينبغي توفير جميع البيانات الإيجابية منها والسلبية، وينبغي إدراج الائتمان إلى مقدمي خدمات المرافق العامة والاتصالات وينبغي إعطاء مكاتب الاستعلام الائتماني الخاصة حوافز لتطوير خدمات ذات قيمة مضافة (مثل تقدير الدرجات الائتمانية والمراتب الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة)



المراجع

1. Acemoglu, D., and J. Simon, and J. Robinson, 2001, "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation," *American Economic Review*, Vol. 91, No. 5, pp. 1369-1401.
2. Akerlof, A., 1970, "The Market for Lemons: Quality Uncertainty and the Market Mechanism," *Quarterly Journal of Economics* Vol. 84, No. 3, pp. 488-500.
3. Bae, K., and V. Goyal, 2009, "Creditor Rights, Enforcement, and Bank Loans," *The Journal of Finance*, Vol. 64, No. 2, pp. 823 – 860.
4. Chong, A., C. Calderon, 2000, "Causality and feedback between institutional measures and economic growth," *Economics and Politics*," pp. 69–82.
5. Claessens, Y., and B. Burcin, 2013, "Corporate Governance in Emerging Markets: A Survey," *Emerging Markets Review*, Vol. 15, Issue C, pp. 1-33.
6. Dabla-Norris, E., and others, 2010, "Budget Institutions and Fiscal Performance in Low-Income Countries," IMF Working Paper 10/80 (Washington: International Monetary Fund).
7. Deiniger, K., and P. Mpuga, 2005, "Does Greater Accountability Improve the Quality of Public Service Delivery? – Evidence from Uganda," *World Development* Vol. 33, No. 1, pp. 171–101.
8. Ferraz, C., and F. Finan, 2011, "Electoral Accountability and Corruption: Evidence from the Audits of Local Governments," *American Economic Review*, Vol.101, No. 4, pp. 1274–1311.
9. Freund, C., and B. Rijkers, and A. Nucifora, 2014, "All in the Family: State Capture in Tunisia," World Bank Policy Research Working Paper 6810 (Washington: World Bank).
10. Hall, R., and C. Jones, 1999, "Why Do Some Countries Produce So Much More Output per Worker than Others?," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 114, No.1, pp. 83–116.
11. Hameed, F., 2005, "Fiscal Transparency and Economic Outcomes," IMF Working Paper 05/225 (Washington: International Monetary Fund).
12. Hallward-Driemeier, M., and G. Khun-Jush, and L. Pritchett, 2010, "Deals versus Rules: Policy Implementation Uncertainty and Why Firms Hate It," National Bureau of Economic Research Working Paper 16001.
13. International Monetary Fund, 2014. "Toward New Horizons: Arab Economic Transformation amid Political Transitions," Middle East and Central Asia Department (Washington: International Monetary Fund).
14. Kaufmann, D., and A. Kraay, 2002, "Growth without Governance," World Bank Policy Research Working Paper 2928 (Washington: World Bank).
15. Madeddu, O., 2010, "The Status of Information Sharing and Credit Reporting Infrastructure in the Middle East and North Africa" (Washington: World Bank).



16. Kaufmann, D., and A. Kraay, and P. Zoido-Lobaton, 1999, "Governance matters," World Bank Policy Research Working Paper 2196 (Washington: World Bank).
17. Mauro, P., 1995, "Corruption and Growth," *The Quarterly Journal of Economics*, Vol. 110, No. 3, pp, 681–712.
18. Nunn, N., 2007, "Relationship-Specificity, Incomplete Contracts, and the Pattern of Trade," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 122, No. 2, pp. 569–600.
19. Posner, R., 1981, "*The Economics of Justice*," Cambridge: Harvard University Press.
20. Rocha, R., and S. Faraziand, and R. Khouri, and P. Douglas, 2011, "The status of bank lending to SMEs in the Middle East and North Africa region: Results of a joint survey of the Union of Arab Bank and the World Bank," World Bank Policy Research Working Paper 5607 (Washington: World Bank).
21. Stigler, G., .1971, "The Theory of Economic Regulation," *Bell Journal of Economics and Management Science*, Vol. 2, No.1, pp. 3–21
22. Stiglitz, J., and A. Weiss, 1981, "Credit Rationing in Markets with Imperfect Information," *American Economics Review*, Vol. 71, No.3, pp. 393–410.
23. Svensson, J., and R. Reinikka, 2005, "Fighting Corruption to Improve Schooling: Evidence from a Newspaper Campaign in Uganda," *Journal of the European Economic Association*, Vol. 3., Issue 2–3, pp. 259–267.
24. Svensson. J.,1998, "Investment, property rights, and political instability: theory and evidence," *European Economic Review*, Vol.42, pp. 1317–1341
25. Timothy, B., and R. Burgess, 2002, "The Political Economy of Government Responsiveness: Theory and Evidence From India," *The Quarterly Journal of Economics*, Vol. 117, No.4, pp. 1415-1451.
26. World Bank Enterprise Surveys (various years).
27. World Bank, 2004, "World Development Report 2004: Making Services Work for Poor People," (Washington: World Bank).
28. _____, 2009, "From Privilege to Competition: Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa," (Washington: World Bank).
29. _____, 2011, "Doing Business 2012: Doing Business in a more transparent world," (Washington: World Bank).
- _____, 2012, "Doing Business 2013: Smarter Regulations for Small and Medium-Size Enterprises," (Washington: World Bank).